

نظام موظفي الإدارات العامة

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقاً لمقتضيات المادة 10 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.15.770 الصادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 أغسطس 2016)، تمنح للخبراء الذين يتم تشغيلهم بموجب عقود بالإدارات العمومية، أجرة جزافية شهرية وتعويضات عن التنقل، تحدد مبالغهما كما يلي :

التعويض عن التنقل (اليومي بالدرهم)	الأجرة الجزافية الشهرية القصوى (الخام بالدرهم)	التجربة المهنية	الدبلوم أو الشهادة
خارج المغرب	داخل المغرب		
1200	300	30.000	ما بين 5 وأقل من 10 سنوات
		35.000	ما بين 10 وأقل من 15 سنة
		40.000	ما بين 15 وأقل من 20 سنة
		45.000	ما بين 20 وأقل من 25 سنة
		50.000	25 سنة فما فوق

لا تتحسب التجربة التي اكتسبها الخبير خلال مدة العقد في مراجعة أجرته داخل مدة نفس العقد.

المادة 2

تحدد مقادير الأجرة الجزافية الشهرية المخولة للخبراء، الذين يتم تشغيلهم طبقاً لمقتضيات المادة 19 من المرسوم السالف الذكر رقم 2.15.770 الصادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 أغسطس 2016)، من قبل رئيس الحكومة، حسب كل حالة على حدة، شريطة لا تتجاوز المبلغ الأقصى المحدد في الجدول المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القرار.

أما فيما يتعلق بالتعويضات عن التنقل، فيتم، في كل حالة على حدة ووفق نفس الكيفية، تصنيف هؤلاء الخبراء في إحدى المجموعات المشار إليها في المادة 4 أدناه.

المادة 3

تطبيقاً لمقتضيات المادة 16 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.15.770 الصادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 أغسطس 2016) تمنح للأعوان الذين يتم تشغيلهم بموجب عقود بالإدارات العمومية، أجرة جزافية شهرية تحدد مبالغها كما يلي :

نصوص عامة

قرار رئيس الحكومة رقم 3.95.17 صادر في 11 من ذي القعدة 1438 (4 أغسطس 2017) بتحديد مقادير الأجرة الجزافية الشهرية ومقادير التعويضات عن التنقل المخولة للخبراء وللأعوان، الذين يتم تشغيلهم بموجب عقود بالإدارات العمومية.

رئيس الحكومة ،

بناء على المرسوم رقم 2.15.770 الصادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 أغسطس 2016) بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية، ولا سيما المادتين 10 و 16 منه :

وعلى المرسوم رقم 2.58.1381 الصادر في 15 من جمادي الأولى 1378 (27 نوفمبر 1958) بتحديد شروط منح التعويضات العائلية للموظفين والموظفين العسكريين وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية، كما وقع تغييره وتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.86.827 الصادر في 11 من صفر 1408 (6 أكتوبر 1987) المتعلق بـالمأموريات التي يقوم بها في الخارج موظفو ومستخدمو الدولة والجماعات المحلية، كما وقع تغييره وتميمه ؛

وعلى القرار الوزيري الصادر في 7 جمادي الأولى 1350 (20 سبتمبر 1931) بتنظيم التعويضات عن صوائر التنقل والقيام بـالمأموريات، كما وقع تغييره وتميمه ؛

وعلى قرار وزير الشؤون الإدارية، الأمين العام للحكومة رقم 453.75 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) بتحديد المقادير الأساسية للتعويض اليومي عن صوائر القيام بـالمأموريات، كما وقع تغييره وتميمه ؛

وعلى قرار الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإدارية رقم 1781.89 الصادر في 19 من رجب 1410 (16 فبراير 1990) بتحديد مبالغ التعويض عن مصاريف القيام بـالمأموريات في الخارج، كما وقع تغييره وتميمه ؛

وباقتراح من وزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية،

المادة 4

من أجل تخييل التعويض عن التنقل، يصنف الأعوان المشار إليهم في المادة 3 أعلاه في إحدى المجموعات المنصوص عليها في المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.86.827 الصادر في 11 من صفر 1408 (6 أكتوبر 1987) كما يلي :

المجموعة		الدبلوم أو الشهادة
خارج المغرب	داخل المغرب	
المجموعة الرابعة	المجموعة IV	البكالوريا أو ما يعادلها
المجموعة الرابعة	المجموعة III	البكالوريا + سنتين من التعليم الجامعي أو التقني
المجموعة الرابعة	المجموعة III	الإجازة أو ما يعادلها
المجموعة الثالثة	المجموعة II	الماستر أو ما يعادله

المادة 5

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ذي القعدة 1438 (4 أغسطس 2017).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

الأجرة الشهرية الجزافية (الخام بالدرهم)	التجربة المهنية	الدبلوم أو الشهادة
3350	أقل من 10 سنوات	البكالوريا أو ما يعادلها
3461	10 سنوات فما فوق	
4004	أقل من 3 سنوات	
4173	ما بين 3 وأقل من 6 سنوات	دبلوم أو شهادة محصل علمي بعد سنتين من التعليم الجامعي أو التقني بعد البكالوريا
4354	ما بين 6 وأقل من 10 سنوات	
4510	10 سنوات فما فوق	
4932	أقل من 3 سنوات	
5025	ما بين 3 وأقل من 6 سنوات	الإجازة أو إحدى الشهادات المحددة طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل
5946	ما بين 6 وأقل من 10 سنوات	
6230	10 سنوات فما فوق	
7669	أقل من 3 سنوات	
7794	ما بين 3 وأقل من 6 سنوات	الماستر أو دبلوم مهندس أو إحدى الشهادات المحددة طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل
7926	ما بين 6 وأقل من 8 سنوات	
10789	ما بين 8 وأقل من 10 سنوات	
11117	10 سنوات فما فوق	

قرار مشترك لوزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية رقم 1761.17 صادر في 15 من شوال 1438 (10 يوليو 2017) بتحديد نموذجي عقد تشغيل الخبراء والأعوان
بإدارات العمومية.

وزير الاقتصاد والمالية،

والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية،

بناء على المرسوم رقم 2.15.770 الصادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 أغسطس 2016) بتحديد شروط وكيفيات التشغيل
بموجب عقود بإدارات العمومية، ولا سيما المادة 18 منه ،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لمقتضيات المادة 18 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.15.770 الصادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 أغسطس 2016).
يحدد، كما هو مرفق بهذا القرار، نموذجا عقد تشغيل الخبراء والأعوان بإدارات العمومية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من شوال 1438 (10 يوليو 2017).

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

وزير الاقتصاد والمالية،

المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية،

الإمضاء: محمد بوسعيد.

الإمضاء: محمد بنعبد القادر.

*

* *